بوانكاريه والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه إيطاليا عام 1912

م. مساعد. كوثر رشيد عبيد الفتلاوي
جامعة بابل / كلية التربية الأساسية/ قسم التاريخ
أ.د. علي هادي عباس المهداوي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

Poincaré and French foreign policy toward Italy in 1912

Assistant. Kawther Rashid Obaid Al-Fatlawy
University of Babylon / College of Basic Education - Department of History
Prof .Dr.Ali Hadi Abass AL-Mahdawi
University of Babylon/ College of Education for Human
Emai: Kawtharalfatlawy@Yahoo.com

Abstarct:

After the outbreak of the war between Italy and the Ottoman Empire during the years (1911-1912) over the western province of Tripoli, which belonged to the Ottoman Empire, France announced its commitment to complete neutrality regarding the war. The three, which led to a crisis in diplomatic relations between the two countries during 1912. Poincaré also rejected any proposal to include Italy in the Triple Entente countries, which includes (France, Russia, Britain) because he believed that the principle of balance of power within the European continent could only be achieved by the presence of two opposing blocs.

Keywords: France, politics, neutrality, Italy, ships, trade.

الملخص:

بعد قيام الحرب بين ايطاليا والدولة العثمانية خلال عامي(1911–1912) حول ولاية طرابلس الغرب التابعة الى الدولة العثمانية أعلنت فرنسا التزامها الحياد التام ازاء الحرب لكن الحكومة الايطالية اتهمت فرنسا التي كانت تسيطر على تونس بمساعدة الدولة العثمانية مما أدى الى نشوب أزمة احتجاز السفن الفرنسية الثلاث الامر الذي ادى تأزم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال عام 1912. كما رفض بوانكاريه أي مقترح يتعلق بضم ايطاليا الى دول الوفاق الثلاثي الذي يشمل(فرنسا، روسيا، بريطانيا) لاعتقاده أن مبدأ توازن القوى داخل القارة الاوربية لا يتحقق الا بوجود كتلتين متعارضتين.

المقدمة:

شكل تولي بوانكاريه منصب وزارة الخارجية الفرنسية عام 1912 انعطافه كبيرة في سياستها الخارجية ازاء المانيا بسبب المخاوف الفرنسية من احتمالية قيام الحكومة الالمانية بمهاجمتها ، لذلك بذلت فرنسا جهود حثيثة لتوثيق علاقاتها الدبلوماسية مع كل من روسيا وبريطانيا من أجل المحافظة على توازن ميزان القوى الاوربي.

قسم البحث الى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الاول السفن الفرنسية التجارية مع إيطاليا ، وسلطنا الضوء في المبحث الثاني دور بوانكاريه في تحجيم التقارب الفرنسي– الايطالي ، وخلص الباحث الى أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

تمهيد:

ارتكزت رؤية السياسة الخارجية الفرنسية منذ تولي جون فيريJules Ferry رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي عام 1880، على العقلانية والواقعية ، لذلك اتخذت هذه السياسة مسارين مختلفين **الأول:** سياسة اوربية تعتمد على اظهار الرغبة الحقيقية في تحقيق الامن والاستقرار لفرنسا، والابتعاد عن مواجهة المانيا، انطلاقاً من ايمان الأولى بضعف قدراتها العسكرية من ناحية التنظيم وعدد السكان، فضلاً عن العداء الفرنسي– الألماني بشأن قضية الالزاس واللورين، والذي كان يشكل عقبة دون حصول اتفاق بينهما، اما المسار **الثاني:** أتباع سياسة التوسع الاستعماري خارج حدود اوربا، التي وضع اسسها فيري، ولتجسيد هذه السياسة أوضح قائلا: " أن **السياسة الاستعمارية بنت السياسة الصناعية**" في إشارة منه للحاجة الى منافذ خارجية [1]،لاسيما بعد انكماش السوق الداخلية والخارجية لفرنسا، وارتفاع نسب البطالة وتوقف النمو الاقتصادي في القطاعات الصناعية جميعها، واصبح عامل البطالة عاملاً رئيساً في احداث الفوضى والاضطرابات داخل فرنسا، فأيقنت الحكومة الفرنسية أن معالجة هذا الامر يتم من طريق إعادة النشاط الصناعي وإيجاد أسواق مضمونة لتصريف منتجاتها، وكان هذا العامل الأهم في دفع فرنسا الى انتهاج سياسة توسعية استعمارية في ثمانينات القرن التاسع عشر وتحديداً منذ رئاسة جون فيري الذي يرى " **ان تأسيس مستعمرة هو بمثابة خلق سوق**[2] .

بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس بموجب معاهدة باردو في الثاني عشر من أيار عام 1881[3] ، تعرضت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وإيطاليا الى ازمة حقيقية ، ترتب عليها قيام الحكومة الإيطالية وبشكل جدي بالتخطيط من اجل كسب التأييد الدولي تمهيدا لاحتلال ليبيا وعبر انتهاج سياسة التحالفات الدولية، فتم عقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات مع بعض الدول الاوربية. وتوجت هذه السياسة بانضمام ايطاليا للحلف الثلاثي الى جانب المانيا والنمسا والمجر عام 1881[4] .

---

[1] رونوفن، بيير ، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، (دار الفكر، لبنان،)،ص21–22.

Ronovin, Pierre, History of the Twentieth Century, Arabization: Noureddine Hatoum, (Dar Al-Fikr, Lebanon), pp. 21-22.

[2] المحجوب، علي، ما يجب ان تعرف انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمربن ضو، حليمة فرفوري، علي محجوب، (دار لسراس للنشر، تونس،1989)، ص ص27–28.

Mahjoub, Ali, What you should know about the erection of the French protectorate in Tunisia, Arabization: Amrbin Daou, Halima Farfuri, Ali Mahjoub, (Dar Las Seras Publishing, Tunis, 1989), pp. 27-28.

[3] المصدر نفسه، ص44.

Ibid, p,44.

[4] خياله، سامي هاشم ، موقف الدول الاوربية من الحرب الإيطالية –الليبية (1911–1912) ، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس ، مكتب التعليم المفتوح،2010، ص32.

Khayaleh, Sami Hashem, The Position of European Countries on the Italian-Libyan War (1911-1912), PhD thesis, Saint Clements University, Open Education Office, 2010, p. 32.

تسبب الاحتلال الفرنسي لتونس، باحتجاج الايطاليين الذين اخذوا يطالبون فرنسا بالانسحاب منها مدعين الأحقية فيها، ففي وقت سابق لإعلان الحماية الفرنسية على تونس صرح السياسي الإيطالي فرانشيسكو كريسبي Francesco Crispi:" **يجب على فرنسا الا تخون اختها اللاتينية، والا تتنكر للصداقة التقليدية التي تربطها بها، والا تحتل تونس تحت ستار الوصاية المزعومة، لأن تونس وطرابلس هما حصة إيطاليا في شمال افريقيا وذلك لكي لا يختل توازن القوى في حوض البحر المتوسط** " [1]، عد السياسيون الايطاليين هذا الاحتلال ضربة قوية وجهت الى مصالحهم في البحر المتوسط ، وعلى اثره تعرضت الحكومة الإيطالية برئاسة أوجيستينو ديبريتيس Agostino Depretis (29 ايار 1881–29 تموز 1887) الى انتقادات شديدة من مختلف القوى المحلية، لاسيما أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية، كما اتهمت قوى المعارضة في البرلمان الإيطالي الحكومة بالتقصير في حماية مصالح ايطاليا، بعد ما حصلت على امتيازات عدة من باي تونس بموجب معاهدة 1868[2]. الا ان الحكومة الفرنسية رفضت المعاهدة انفة الذكر على اساس ان تونس أصبحت تحت سيطرتها، وبينت انه لا يحق لإيطاليا استخدامها ذريعة في ممارسة نشاطات تعدها الحكومة الفرنسية معادية لها[3]. لذلك قررت الحكومة الإيطالية إعادة النظر في سياستها اتجاه هذه المنطقة، بهدف تهدئة الراي العام الإيطالي والمعارضة في البرلمان، تعرضت السياسة الخارجية الإيطالية الى ضغوطات تمثلت بسخط الأوساط الاقتصادية والمالية والمعارضة في الداخل ،أما خارجياً إعلان الحماية الفرنسية على تونس ، واحتلال بريطانيا لمصر 1882[4].

ازدادت المخاوف الايطالية من المحاولات الفرنسية الرامية في مد نفوذها الى طرابلس، لاسيما منذ تولى فرانشيسكو كريسبي، رئاسة الحكومة الايطالية في التاسع والعشرين من تموز عام 1887، الذي اعتمد سياسة خارجية تقوم بممارسة ضغوط على فرنسا عبر الجالية الإيطالية وبمساعدة القنصل الإيطالي ماشيو Maccio الذي حافظ على أواصر ترابط رعايا ايطاليا في تونس، من طريق تقديم الإعانات والمساعدات لهم ولجمعياتهم ومدارسهم، وحثهم على نشر دعاية معادية ضد فرنسا بين التونسيين، وتمويل انشاء بعض الصحف العربية التي أخذت على عاتقها القيام بالدور نفسه، وكذلك دعم مصالح إيطاليا الاقتصادية من أجل تقويض النفوذ الفرنسي في تونس[5].

---

[1] المنتصر، خليفة عبد المجيد ، ليبية قبل المحنة وبعدها، المملكة الليبية وزارة الانباء والارشاد ،سلسلة الكتاب الليبي (2) ،(طبع بمصلحة المطابع، طرابلس،1963)،ص17.

Al-Muntasir, Khalifa Abdul Majeed, Libya before and after the ordeal, the Kingdom of Libya, Ministry of News and Guidance, Libyan Book Series (2), (printed by the Printing Authority, .Tripoli, 1963), p. 17

[2] البوري، عبد المنصف حافظ ، الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية ، (الدار العربية للكتاب ، 1983)،ص28.

Al-Bouri, Abdel-Monsef Hafez, The Italian Invasion of Libya, A Study in International Relations, (Arab Book House, 1983), p. 28.

[3] خليفة عبد المجيد المنتصر، المصدر السابق،ص18.

.Khalifa Abdul Majeed Al-Muntasir, ibid, p. 18

[4] البوري، المصدر السابق، ص29.

Al boury, ibid,p.29.

[5] البوري، المصدر السابق، ص 34، ص36.

Al boury, ibid.p.34-36.

عمدت الخارجية الفرنسية الى اتباع سياسة التقارب والتفاهم مع الحكومة الإيطالية عام 1890، بعد ان حددت متطلبات سياستها التي تتلخص في مسألة تسوية الحدود التونسية – الطرابلسية بشكل ينسجم مع تحقيق مصالحها من دون ان تكون هناك نية حقيقية في السيطرة على ولاية طرابلس من جهة، ومحاولة التأثير على إيطاليا بهدف ابعادها عن الحلف الثلاثي من جهة اخرى[1]، ادرك الايطاليون انه ليس بمقدورهم تحقيق مطامعهم في ولاية طرابلس الغرب ، الا من خلال حل خلافات الطرفين مع بعضهما وبشكل تدريجي ، وأسهم في دفع الحكومة الايطالية نحو هذا التوجه الرأي العام الإيطالي الذي يرى في فرنسا انها الأخت اللاتينية الكاثوليكية كما أسلفنا، فضلاً عن ذلك ، رأت إيطاليا أنه لا يمكن لها استعادة أراضيها المحتلة من قبل النمسا–المجر، والأخيرة عضواً في التحالف الثلاثي، لذلك حاولت التقرب من فرنسا من خلال اجراء مفاوضات سعت فيها، الى كسب اعتراف الحكومة الفرنسية التواجد الايطالي في اثيوبيا، واطلاق يدها في ولاية طرابلس الغرب، الا ان شيئاً من ذلك لم يتحقق بعد ان طلبت الحكومة الفرنسية من إيطاليا ان تتنازل عن مصالحها في تونس، وقد تحسنت العلاقات الفرنسية الإيطالية بشكل واضح في عام 1896، بعد تسوية مصالحهم في تونس، إذ اعترفت إيطاليا بالحماية الفرنسية على تونس في الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه، وفي عام 1898 قررت إيطاليا أيقاف الحرب الجمركية تجاه فرنسا، وسرعان ما توترت العلاقات بينهما بعد توقيع الاتفاقية البريطانية– الفرنسية في الحادي والثلاثين من اذار عام 1899 في لندن، التي أبقت إقليم طرابلس منطقة توسع فرنسي[2].

تحسنت العلاقات الفرنسية– الإيطالية بين عامي 1900–1911 ، إذ اعترفت إيطاليا بحقوق فرنسا الاستعمارية في مراكش عام 1901، في حين اعترفت فرنسا بمطامع إيطاليا في ليبيا ، وكان ذلك بموجب اتفاق سري بينهما، كما عقدت في كانون الأول من العام نفسه، اتفاقية أخرى تتعلق بشؤون البحر المتوسط ، بموجبها أصبحت طرابلس وبرقة منطقتي نفوذ إيطالي، مقابل أطلاق يد فرنسا في مراكش ، واقر هذا الاتفاق في بداية عام 1902، وعلى هذا الاساس، اعلن كاميل باريير السفير الفرنسي في روما ما نصه " **ان قيام صراع بين الأمتين اللاتينيتين صار مستحيلاً** "، وفي العام نفسه، وقعت تعهدات سرية بين الطرفين نصت في حال تعرض احدى الدولتين الى عدوان مباشر تلتزم نظيرتها الحياد ، كما جاء في الاتفاقية أيضاً اعتراف فرنسا لإيطاليا بحقوقها في فزان وطرابلس ، وتعهد الجانبان بالحفاظ على سرية هذا الاتفاق خشيةً من اثارة بعض الدول وفي مقدمتها المانيا، وأصبحت العلاقات بين الطرفين أكثر إيجابية بعد هذه الاتفاقية، وحصل تبادل في الزيارات بين البلدين 1904، إذ قام ملك إيطاليا فيكتور إيمانويل الثالثVittorio Emanuele III (29 تموز 1900–9 ايار 1946) بزيارة فرنسا ، في حين بادله الزيارة الرئيس الفرنسي إميل لوبيت Émile Loubet (18 شباط 1899–9 ايار 1906)، بعد هذا

---

[1] الاسدي، سلام محمد علي حمزة ، الغزو الايطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878–1911 دراسة تاريخية وثائقية تحليلية، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد (13) ، جامعة بابل ، أيلول 2013، ص409.

Al-Asadi, Salam Muhammad Ali Hamza, the Italian invasion of Libya in 1911 between ( ) international settlements and military readiness 1878-1911 historical and analytical study, Journal of the College of Basic Education, No. 13, University of Babylon, September 2013, .p. 409

[1] منسي، محمود حسن صالح ، الحملة الايطالية على لبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية،(دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980)، ص ص 31–33.

Mansi, Mahmoud Hassan Saleh, The Italian Campaign on Libya, A Documentary Study in Colonial Strategy and International Relations, (Modern Printing House, Cairo, 1980), pp. 31-.33

التطور في العلاقات الدبلوماسية صرح عضو مجلس الشيوخ الايطالي توماسو تيتونيTommaso Tittoni امام المجلس، ان الدول قد اعترفت بالوضع الذي تتمتع به إيطاليا في طرابلس، وثبت ذلك من خلال عدم اعتراضها على تصريحه[1].

المحت الحكومة الإيطالية الى الجانب الفرنسي في تموز 1911 عن عزمها في احتلال طرابلس ، وقد اعلنت فرنسا في الأول من تشرين الأول من العام نفسه، التزامها الحياد إزاء ذلك، مؤكدةً " بأن **الجمهورية تعلن، وتعلم كل من يهمه الامر انها قررت ان تلتزم حياداً تاماً في الحرب التي اندلعت بين إيطاليا وتركيا**"[2]، كما نبه التصريح المواطنين الفرنسيين في الداخل والخارج، بالابتعاد عن أي فعل يخالف القوانين الفرنسية والمعاهدات الدولية التي وقعتها فرنسا، ويعد هذا الفعل معادياً لاحد الأطراف او مخلاً بالحياد ، ومنع الفرنسيين من الخدمة في صفوف القوات المتحاربة او المساهمة في تجهيز وتسليح السفن الحربية، وأغلقت فرنسا مستعمراتها وموانئها امام السفن التي تحمل غنائم حرب تابعة للمتحاربين إذ لا يسمح لبقاء تلك السفن اكثر من اربع وعشرين ساعة في تلك الموانئ ، واستثني من ذلك الرسو الاجباري والضرورة المبررة، وحذرت الحكومة الفرنسية الأشخاص الذين لا يلتزمون بما جاء في التصريح بعدم توافر الحماية لهم عندما تقوم الدولتان المتحاربتان(تركيا وإيطاليا) بتطبيق القانون الدولي ضدهم ، واذا تتطلب الامر تقوم الحكومة الفرنسية بملاحقتهم طبقاً لقوانينها، في الوقت نفسه، أصدرت الحكومة الفرنسية اوامرها الى السلطات التونسية بمنع مرور الأسلحة والاعتدة والعسكريين العثمانيين، وتسيير مفرزة مراقبة من الصبايحية على طول الحدود بين بنقردان والجنين، وسرعان ما تعكر صفو العلاقات الفرنسية الايطالية بعد احتلال الهجانة الفرنسيين واحة جانت في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1911، وقد أثار هذا الامر موجة غضب عارمة لدى الشعب الايطالي ، ومما زاد في غضب الايطاليين احتلال بريطانيا مدينة السلوم، نظرت الحكومة الايطالية الى تلك الافعال بأنها نوايا عدائية من قبل فرنسا وبريطانيا اتجاهها [3].

المبحث الاول : بوانكاريه وأزمة السفن الفرنسية التجارية مع إيطاليا

بعد اندلاع الحرب الايطالية– العثمانية، بادرت الحكومة الإيطالية الى إصدار اوامرها بمراقبة وتفتيش السفن التجارية قبالة السواحل التونسية ، وعلى هذا الاساس قام الطراد الإيطالي لوقوردا في السادس عشر من كانون الثاني عام 1912 [4]، بأسر السفينة التجارية الفرنسية قرطاج التابعة الى شركة ترانس اتلانتك

---

[2] المصدر نفسه، ص 33.

[2] بيشون، جاك ، المسألة الليبية في تسوية السلام ، ترجمة: علي ضوى ، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا ، 1991)،ص143-144.

Pichon, Jack, The Libyan Question in the Peace Settlement, translated by: Ali Dawa, (The Libyan Jihad Center for Historical Studies, Libya, 1991), pp. 143-144.

[3] المصدر نفسه، ص144-145.

Ibid, p,144-145.

[4] محمود العرفاوي، مخاض الامبريالية والفاشية وعسر ولادتها ودفنه في ليبيا 19882-1912، ج1، ترجمة: عمر الطاهر، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا ،1991)، ص171.

Mahmoud Al-Arfawi, The Pains and Difficulties of Imperialism and Fascism, Its Birth and Burial in Libya 19882-1912, Volume 1, Translated by: Omar Al-Taher, (The Libyan Jihad Center for Historical Studies, Libya, 1991), p. 171.

Transatlantic التي ابحرت من ميناء مرسيليا الفرنسي باتجاه تونس في خدمتها البريدية الاعتيادية[1]، تحت أمرت النقيب الفرنسي ثيمز Themeze، الذي أبلغ بدوره الوكيل العام للشركة أعلاه في صباح يوم الثلاثاء المصادف السابع عشر من كانون الثاني عام 1912، أن قرطاج تم احتجازها يوم الاثنين على بعد (17) ميل من ساحل سردينيا خارج المياه الاقليمية الإيطالية، وتم ذلك بعد اطلاق قنبلة باتجاهها، ورفع شارة التوقف الخاصة بالسفن، ومن ثم صدرت الأوامر لقائد السفينة الفرنسية بالتوجه نحو ميناء كالياري، وكانت على متنها طائرة تعود ملكيتها الى الطيار الفرنسي دوفال Duval يرافقه طيار اخر يدعى أوبر Obre، اللذان قدما من أجل المشاركة في المسابقة الجوية التي تقرر أقامتها آنذاك في تونس ، خلال مدة الاسبوع الاخير من الشهر ذاته ، وكانت حجة السلطات الايطالية في عملية الاحتجاز أن الطيارين كانا متوجهين في حقيقة الامر الى طرابلس الغرب من اجل وضع انفسهم في خدمة القوات العثمانية وليس كما يدعيان بالتوجه الى تونس [2].

عد قائد الطراد الإيطالي ان الطائرة المحتجزة تمثل سلاحاً حربياً من الدرجة الثانية يعطي الأطراف المتحاربة الحق باحتجازها[3]، لذلك طلب من قائد السفينة تسليم الطائرة إذا أراد مواصلة رحلته لكنه رفض ذلك بشدة [4]، موضحاً له أنها ليست ملكاً خاصاً به، وأن ذلك يعرضه الى المحاسبة من قبل الشركة التي يعمل لصالحها، وعلى الرغم من ذلك، قبل القبطان الفرنسي انزال الطائرة مضطراً، حتى يسمح له في مواصلة رحلته ، ولكن بعد رسو السفينة في ميناء كالياري في جزيرة سردينيا طلب القائد الإيطالي انزال الحقائب البريدية، الا ان قائد السفينة رفض تسليمها ، كونها ليست سلعة حربية، مبيناً أن نقلها يتم بموجب اتفاقيات دولية، كانت إيطاليا من الدول الموقعة عليها، ونتيجة لذلك الرفض أنذرت السلطات الايطالية قائد السفينة بتسليمه الحقائب البريدية او ما يخص ولاية طرابلس الغرب منها، وفي الوقت ذاته، وجهت الشركة الفرنسية من جانبها برقية الى السلطات الإيطالية تضمنت رفضها تسليم الحقائب البريدية، فكان رد فعل السلطات الايطالية، وضع السفينة تحت الحراسة المشددة، بما في ذلك الحقائب البريدية وحتى الهاتف اللاسلكي[5].

أرسل نائب القنصل الفرنسي في كالياري برقية الى بوانكاريه، أبلغه فيها أن السفينة قرطاج أسيرة حرب، عندئذ أبلغ الأخير القائم بالأعمال الفرنسية في روما ليجراند Legrand في برقيته المؤرخة يوم الثلاثاء الموافق السادس عشر من كانون الثاني عام 1912، بأن

---

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.470, legrand a, poincare, Rome, p.486.

(2) L`Action Francaise,"Provocalion de L`Italie",Cinquieme Annee-no 18,18 Jeudi 1912.

أسكيو، وليم.س.، اوربا والغزو الإيطالي لليبيا 1911-1912، ترجمة: ميلاد المقرحي، (مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ليبيا،1988)، ص155.

Askio, William S., Europe and the Italian Invasion of Libya 1911-1912, translated by: Milad .Al-Megrahi, (Center for Libyan Jihad Against the Italian Invasion, Libya, 1988), p. 155

(3) العرفاوي، محمود ، مخاض الامبريالية والفاشية وعسر ولادتها ودفنه في ليبيا 19882-1912، ج1، ترجمة: عمر الطاهر، (مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ،ليبيا ، 1991)، ص181.

Al-Arfawi, Mahmoud, The Pains and Difficulties of Imperialism and Fascism, Its Birth and Burial in Libya 19882-1912, Volume 1, Translated by: Omar Al-Taher, (Libyan Jihad Center for Historical Studies, Libya, 1991), p. 181.

(4) L`Action Francaise,"Provocalion de L`Italie",Cinquieme Annee-no:18,18,Jeudi 1912.

(5) العرفاوي، المصدر السابق، ص181.

Ibib, p.181.

يطلب من الحكومة الإيطالية ضمان أمن الباخرة، والسماح للسفينة في مواصلة رحلتها من دون ابداء أية تحفظات وعلى الفور[1].

قام السفير الإيطالي في باريس السيد توماسو تيتوني Tommasso Tittoni (نيسان 1910–تشرين الثاني1916)، في اليوم التالي لحادثة قرطاج، بزيارة بوانكاريه محاولاً تبرير الاجراء الذي اتخذته حكومته موضحاً، بأن عشرة ضباط عثمانيين قد عبروا الحدود التونسية نحو طرابلس، قبل عشرة ايام من وقوع الحادثة، في اشارة منه إلى ان هؤلاء الضباط وصلوا الى تونس من طريق السفن القادمة من فرنسا، وأن هذه المعلومات التي ذكرها تيتوني لبوانكاريه، كانت من طريق اشخاص وضعهم السفير الايطالي في ميناء مرسليا الفرنسي، وهم بمثابة شرطة سرية لمراقبة الركاب القادمين الى تونس، في غضون ذلك، دعا بوانكاريه في صباح يوم الخميس الثامن عشر من كانون الثاني1912، مجلس الوزراء لعقد جلسة في مقر وزارة الخارجية الفرنسية اطلع من خلالها أعضاء المجلس على كل التفاصيل التي تخص الشؤون الخارجية ومنها ابداء إيطاليا موافقتها على مطالبه بالافراج عن السفينة قرطاج، الا ان الحكومة الإيطالية لم تلتزم بذلك، فغيرت موقفها بعد ظهيرة اليوم اعلاه ، وابلغت السيد ليجراند بأنها أصبحت على يقين ، بأن الطيار الفرنسي دوفال وقع عقداً مع الحكومة العثمانية، وان طائرته كانت متجهة الى القوات العثمانية في طرابلس الغرب[2].

أعلمت القنصلية الفرنسية في كالياري شركة ترانس اتلانتك، عن مواصلة السلطات الايطالية احتجاز السفينة قرطاج ،وقد ولدت هذه الحادثة ردود صحفية غاضبة فعلى سبيل المثال ، كتبت الصحيفة لاكشن فخونسيه L`Action Francaise مقالاً بهذا الصدد، وقد أعطته أبعاداً سياسية لا تقل اهمية عن أزمة استقالة الحكومة الفرنسية مطلع عام 1912، وكذلك عدت هذه الحادثة فعلاً متعمداً ، أشعر الشعب الفرنسي بالإهانة، جاء فيه "**حادث خارجي لا يقل أهمية عن استقالة وزارة كايو بسبب ازمة اغادير ، يواجهه بوانكاريه في بداية حكمه ، ويمكن اعتبار الاستيلاء على قرطاج من قبل الطوربيد الإيطالي ، واحد من المخالفات المقصودة، أذ تسيطر الدولة المحاربة على الطريق البحري وعلى حساب المحايدين وتعمل على مراقبته، على الرغم من أن السفينة كانت تؤدي خدمة بريدية الى المستعمرة{ تونس} ، فرنسا تشعر بقوة الإهانة** ، وهي لا تثق دائماً في التنافس الإيطالي"[3].

وقد حملت الصحيفة أيضاً الحكومة الايطالية مسؤولية حادثة قرطاج، إذ عملت على أثارة الرأي العام الايطالي باتجاه استعادة أمجاد الامبراطورية الايطالية المفقودة وترسيخ هيمنتها، وحذرت الصحيفة بعض السياسيين الفرنسين الذين يدفعون باتجاه مساندة ايطاليا في توسعها الاستعماري، وتمتين العلاقات الدبلوماسية معها، بالقول : " **ان حادثة مثل قرطاج، ما كانت لتحدث لولا المبالغة في اثارة النزعة القومية والامبريالية الإيطالية...الايطاليون يميلون بسذاجة الى الاعتقاد أنهم اسياد البحر المتوسط ، منذ وقت ليس ببعيد لم يجرؤ احد الطرادات الإيطالية ان يستوقف سفينة بخارية تعمل بين فرنسا وتونس،على الأوساط الفرنسية التي مارست ضغوط كبيرة على فرنسا لمباركة نجاح إيطالية في طرابلس، ان يتأملون في هذا الحادث الصغير، انه من الأفضل لهم ان لايفرحو**

(1) D.D.F.:3 Série, Tom Premier, No.473, legrand to poincare Rome,16 Janvier, p.486.
(2)Raymond Poincare,Le Lendemain D`Agadir,Paris, Op.Cit.,P43-44.
(3) L`Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L`Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee-no 19, 19 Jeudi 1912.

كثيراً عندما يصبح الجار اقوى"[1]، طلب بوانكاريه من سفارته في روما مجدداً، إبلاغ الحكومة الإيطالية، **في ظل** إصرارها على تبرير احتجازها للسفينة كما أسلفنا، بأنها ارتكبت فعلاً يخالف مبادئ نصوص القانون الدولي ، مطالباً أياها بالإفراج الفوري عن قرطاج مع الاخذ بنظر الاعتبار مناقشة شكاوى الأطراف المعنية حول الحادثة .[2]

وفي غضون ذلك ، قام طوربيد حربي إيطالي في يوم الخميس الثامن عشر من كانون الثاني1912، باعتراض سفينة تجارية فرنسية تسمى منوبة Manouba تابعة الى شركة الشحن المختلطة في جنوب سردينيا ، وتقدم أيضاً الخدمات البريدية من مرسيليا الى تونس، وفي الوقت ذاته، كانت تقل طاقماً طبياً عثمانياً على متنها، إذ تم اقتيادها الى ميناء كالياري ، تحت ذريعة انها تحمل تسعة وعشرين ضابطاً تركياً، كانوا متنكرين بزي أطباء وممرضات يدعون العمل في منظمة الصليب الأحمر، اثارت حادثة السفينتين قرطاج ومنوبة غضب الرأي العام والصحافة الفرنسية والعالمية[3]، فنشرت الصحيفة البريطانية الرسمية بال مول كازيت Pall Mall Gazette مقالاً بعنوان " **إهانة لفرنسا** " وهو العنوان ذاته الذي تم تداوله من قبل الصحف الفرنسية الرسمية وعلى مدى عشرة أيام ، تضمن مطالب الصحافة الفرنسية التي مارست بدورها الضغط على حكومتها لإظهار قوتها تجاه التهمة الايطالية، فضلاً عن بيان مدى صحة البضائع المهربة على متن السفينتين [4]. كما كتب تارديو Tardieu في صحيفة التايمز اللندنية " **هذه أزمة دولية، غير مقبولة على الاطلاق ، والتي أنتجت في لندن انطباعاً سيئاً مثل باريس**" [5] ردت الحكومة الفرنسية من جانبها على الادعاءات الإيطالية، بأنها لن تسمح لسفنها أن تحمل أسلحة او معدات حربية من اجل تهريبها الى طرابلس من طريق تونس ، ولكنها في المقابل تسمح للأطباء والممرضات الذين يؤدون خدمة علاجية بالسفر عبر سفنها ، بحسب ما نص عليه البند العاشر من اتفاقية لاهاي الذي يسمح للكوادر الطبية بالتنقل بحرية تامة، وان ما ادعته الحكومة الايطالية "**انهم ضباط مقاتلون متنكرون بزي طبي هو مجرد إشاعة**"[6].

كان من المؤمل ان يطلق صراح السفينتين قرطاج ومنوبه يوم الجمعة التاسع عشر من كانون الثاني 1912، بعد اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الايطالي ماركيز دي سان جوليانو Marchese di San Giuliano (31 اذار1940–16 تشرين الاول 1914)، وليجراند القائم بالأعمال الفرنسية في ايطاليا، فقد أوضح الاخير وبأسلوب حازم وقوي وجهة نظر حكومته بشأن الإجراءات التي اتبعتها السلطات الإيطالية فيما يخص الباخرتين، والتي كان لها انطباع مؤسف لدى الحكومة الفرنسية ، وأشار الى مدى الجهود التي بذلتها في تونس، لعرقلة ادخال وعبور البضائع المهربة والتعزيزات التي يحتاجها الجيش العثماني، وأكد ان

---

(2) L`Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L`Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee,no: 19, 19 Jeudi ,1912.

(1) L`Action Francaise,"Lasaie de (Carthage) L`Italie et la Mediterranee",Cinquieme Annee-no :19,19 Jeudi 1912.

(2) R.Francois ,OP.Cit,P222 ; Raymond Poincare,Le Lendemain D`Agadir ,Paris, Op.Cit. P47.

(4) The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L`insulte de la Franc, no.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.

(4) Raymond Poincare,Le Lendemain D`Agadir,Paris, Op.Cit.,P47.

(5) The Specail Edition Pall Mall Gzette ,L`insulte de la Franc, no.14,581,Saturday Evening, 20 January, 1912.

الحكومة الإيطالية لو أنها اطلعت الجهات الفرنسية على المعلومات التي كانت تتلقاها عن حركة التهريب، لاستطاعت الحكومة الفرنسية من فرض السيطرة عليها وبشكل حازم، وأضاف ليجراند أيضاً، ان السفن الفرنسية على درجة عالية من اليقظة والحذر لتجنب أي انتهاك للحياد الفرنسي التام ، معرباً عن امله في عدم وقوع مثل هذه الحوادث مستقبلاً، مطالباً وزير الخارجية الايطالي، بتبيان قيمة التعويضات التي ستقدمها إيطاليا من جراء الحادثتين للحكومة الفرنسية ، أما جوليانو فقد تعهد من جانبه، بإطلاق سراح السفينة قرطاج والطائرة التي كانت على متنها، بعد ان تبين للسلطات الايطالية أن الطيار الفرنسي دوفال لم تكن وجهته الى طرابلس الغرب، وبخصوص السفينة منوبة ذكر جوليانو انها ستواصل رحلتها بعد انزال الضباط العثمانيين الذين كانوا على متنها، كما أضاف انه لا يمكن لفرنسا مطالبة الحكومة الايطالية، بالتنازل عن حقها في قضية احتجاز السفينتين لصالح الحكومة الفرنسية، لاسيما وأن هنالك قانوناً دولياً نص على عدم السماح بتهريب اي الة حربية على متن سفن محايدة[1].

جرت محادثات دبلوماسية إيطالية– فرنسية، تمخض عنها ارسال باريير السفير الفرنسي لدى روما في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1912، نص مسودة المذكرة التي توصل اليها مع جيوفاني جيوليتي Giovanni Giolitti (31 اذار 1911–21 آذار 1914) رئيس الوزراء الايطالي آنذاك، الى بوانكاريه بغية الموافقة عليها او رفضها، والمتضمنة شروط الاتفاقية التي أبدت الحكومة الايطالية استعدادها للتوقيع عليها وهي[2]:

1. تحال قضية السفينة قرطاج التي كانت تحمل طائرة فرنسية على متنها ، والتي كانت السبب في احتجازها من قبل القوات البحرية إلايطالية، الى محكمة التحكيم الدائمةPermanent Court of Arbitration في لاهاي ، وفقاً لاحكام الاتفاقيتين الفرنسية– الإيطالية، المعقودتين في الخامس والعشرين من كانون الأول 1903، والرابع والعشرين من شهر كانون الأول لعام 1908.

2. فيما يتعلق باحتجاز الباخرة منوبة والركاب العثمانيين المتواجدين عليها، أعلنت الحكومة الإيطالية انها نفذت هذه العملية بحكم حقوقها التي تتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي والمادة (47) من اعلان لندن لعام 1909، ونظراً لظروف الخاصة لعملية الاحتجاز، يحال الملف الى التحكيم في لاهاي للنظر فيه، بغية الإبقاء على الوضع السابق، اما بالنسبة للركاب العثمانيين الملقى القبض عليهم ، يتم تسليمهم الى القنصل الفرنسي في كالياري ليحدد بنفسه وقت مغادرتهم ، على أن تتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية منع المسافرين العسكريين الذين لا ينتمون الى منظمة الهلال الأحمر العثماني من الذهاب الى مسرح العمليات العسكرية[3].

وعلى أساس ذلك، استشار بوانكاريه عضو مجلس الشيوخ الفرنسي القانوني لويس رينو Louis Renault، ثم اكد لسفيره في روما أن فرنسا لا يحق لها تدريب جندي عثماني واحد خلال مدة الحرب ، ولذلك لا يمكن أن تلزم نفسها بهذا الاتجاه ، وانها حريصة على مراقبة الحدود مع ليبيا ومنع وصول المعدات الحربية المهربة،[4]عد بوانكاريه صيغة الاتفاق غير مقبولة لاسيما الفقرة الثانية [5]،لذلك طلب بوانكاريه من باريير اقناع

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.496, legrand a poincare, Rome, p.511.
(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, No.518, legrand a poincare, Rome, p.538.
(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No:518, Barrere a Poincare ,Rome,12 janvier 1912, p.538.
(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No:519, Barrere a Poincare ,Rome,12 janvier 1912, p.540.
(5) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.520, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912, p.540.

الحكومة الإيطالية الإجابة عن تساؤلاته حول الاتفاق، وانه يقبل ديباجة الاتفاق بمجرد الإجابة عنها وتتلخص بما يأتي:

1. بالنسبة للفقرة الأولى التي وردت بمسودة الاتفاق التي تتعلق بقضية السفينة قرطاج لا يوجد حولها أي اشكال.

2. اما الفقرة الثانية التي ادعت إيطاليا فيها حقها في احتجاز السفينة منوبة والركاب العثمانيين، لا يمكننا الطعن في هذه الحقوق، لكن الاعتراف بها يمنعنا من اللجوء الى تقديم مذكرة الى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، وقد يكون ايضاً رد العثمانيين غير مناسب كنتيجةٍ لقبول فرنسا التحكيم، كما ان الصيغة النهائية لمسودة الاتفاق غير مقبولة، بالعبارات التي كتبت بها، ويرى بوانكاريه ان ذلك لم يترك حرية كافية لفرنسا لاتخاذ ما يناسبها، فضلاً عن ذلك، أنه لا يمكن للحكومة الفرنسية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العسكريين العثمانيين من الدخول إلى مسرح العمليات في طرابلس الغرب، على سبيل المثال، في مصر هذا الامر من الصعوبة تحقيقه الا من خلال اعتقال العسكرين العثمانيين، وهذا يعد فعلاً غير قانوني، وأن كل ما يمكن القيام به اذا لزم الامر هو منعهم من مغادرة ميناء فرنسي الى مسرح العمليات العسكرية، وأن هذا التعهد الفرنسي من وجهة نظر بوانكاريه يعد كافياً للحكومة الايطالية، لذلك اقترح بوانكاريه استبدال الفقرة الثانية من مسودة الاتفاق بالنص الاتي: " **فيما يتعلق بمصادرة السفينة البخارية منوبة والركاب العثمانيين الذين انطلقوا فيها ، فقد تم تنفيذ هذه العملية من قبل الحكومة الإيطالية، بحكم الحقوق التي أعلنت انها تمتلكها وفقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي والمادة 47 من اعلان لندن 1909، الظروف الخاصة التي نفذت فيها هذه العملية والظروف الناشئة عنها ستعرض ايضاً على المحكمة الدولية في لاهاي: يجب الاشارة بأنه لا في الوقت الحالي ولا مستقبلاً ولا في الوضع السابق، يوجد مقاتلون انتقلوا من ميناء فرنسي الى تونس او الى مسرح العمليات العسكرية**"، قرر بوانكاريه عرض مسودة الاتفاق على مجلس الوزراء ولكن بشرط في ضوء التعديل الذي قام به [1].

وافق مجلس الوزراء الفرنسي على التعديل المقترح من رئيسه بوانكاريه الخاص بالفقرة الثانية من مسودة الاتفاق مع الحكومة الإيطالية بعد مناقشات مستفيضة ، بينَّ بوانكاريه في برقيته التي ارسلها الى سفير فرنسا في روما، في السادس والعشرين من كانون الثاني عام 1912، ان الاتفاق " **يعبر عن نيتنا بأبقاء الود بين الطرفين**"، وان الحكومة الفرنسية تسعى للمحافظة على الموقف الذي اتخذته إزاء القضيتين قرطاج ومنوبة، الذي يؤكد على احالتهما الى محكمة لاهاي الدولية ، ومن ثم عدم الاعتراف بما ادعته الحكومة الإيطالية بشأن قضية منوبة، وأشار بوانكاريه ايضاً ان الحكومة الفرنسية بدأت تفقد صبرها ، فضلاً عن هياج الرأي العام الفرنسي[2].

عرض باريير مسودة الاتفاق المعدلة من قبل الحكومة الفرنسية، على وزير الخارجية الإيطالي ماركيز سان جوليانو وقام الأخير بمناقشته مع رئيس الحكومة الايطالية جيوليتي الذي وافق عليه من حيث المبدأ، إلا أنه اعترض على بعض الكلمات الواردة في نص الفقرة الثانية، الأولى: كلمة (الحالي) لان هذه الكلمة لها طبيعة حتمية غير مقبولة، وتحمل في مدلولاتها ما يشبه الإنذار النهائي ، وهذا يترك عواقب سيئة لدى الحكومة الإيطالية، ينعكس سلباً على مستقبل العلاقات بين البلدين، والثانية: عبارة " ولا في الوضع السابق " تستبدل بعبارة" من أجل الابقاء على الوضع السابق "، أما الثالثة عبارة" من ميناء فرنسي" تستبدل بعبارة "من تونس"، وفي حال موافقة بوانكاريه على التعديل الايطالي المقترح، أبدت الحكومة الإيطالية أستعدادها لإطلاق سراح الركاب العثمانيين وتسليمهم الى القنصل الفرنسي في كالياري، في مساء يوم السبت المصادف السادس والعشرين من كانون الثاني

[1] D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.526, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912,pp.542-543.
[2] D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.524, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912, p.543.

1912 ، كما طلب باريير موافقة بوانكاريه، في ضوء طلب الحكومة الإيطالية بتعديل الفقرة الثانية من الاتفاق الفرنسي–الإيطالي الآنف الذكر لأنه يفضي الى استعادة الوضع السابق وتسليم الركاب العثمانيين بشكل لا يترك أي مجال للشك، فضلاً عن مطالبته بعدم إطالة امد التوتر الشديد الناجم عن مثل تلك الحوادث، وان لا يترك المجال للصحافة بحيث تجعل وصول الطرفين الى حل مرضي امراً مستحيلاً ، لاسيما وان الصحافة الإيطالية تمارس ضغطاً قوياً على حكومتها[1].

بعث بارير برقية الى بوانكاريه موضحاً فيها ، أن الصياغة النهائية المقترحة للاتفاق من قبل الحكومة الايطالية تنسجم والتطلعات الفرنسية ، كما فند شكوك بوانكاريه حول دعمه للادعاءات الإيطالية المتعلقة بشرعية الاستيلاء على منوبة، كون باريير من دعاة التقارب مع ايطاليا[2] ، وبموجب ما تقدم وافق بوانكاريه على نص الاتفاقية وأوعز بنشرها في الصحف، مساء يوم السبت المصادف السادس والعشرين من كانون الثاني 1912، وعلى أن يتم تسليم الجنود الاتراك الى القنصل الفرنسي في كالياري[3]، كما طالب بوانكاريه من الصحافة الفرنسية بعرض نص الاتفاقية بين البلدين بأسلوب معتدل، وتمت الاستجابة لذلك، في مقالاتها الصادرة يوم الاحد السابع والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه[4].

ويبدو ان العلاقات الدبلوماسية الفرنسية – الايطالية لم تسر على نحو طيب وحسن، إذ قام طوربيد تابع للبحرية الايطالية في صبيحة يوم الاحد المصادف السابع والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه، بإحتجاز سفينة فرنسية تجارية المسماة تافينانو Tavignano التابعة لشركة الملاحة المشتركة، بتهمة تورطها في تهريب معدات حربية بين تونس وليبيا، بعد ان رفض قائد السفينة السماح للإيطاليين بتفتيشها لانها في المياه الإقليمية التونسية، لكن الضابط الإيطالي رفض ذلك، بحجة انها ليست كما يدعي قائد السفينة الفرنسية وإنما هي في المياه الدولية، واصر على تفتيش السفينة عدة مرات لكنه جوبه بالرفض، تم اقتياد السفينة الى طرابلس، أدى هذا الحادث الى خلق انطباع سلبي ومؤسف لدى الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي، لاسيما ان بوانكاريه قد ذكر امام البرلمان الفرنسي ان الحكومة الإيطالية وعدت بعدم تكرار ما حصل مع السفينتين قرطاج ومنوبة ، واكد على أن استمرار احتجاز السفينة لمدة (24) ساعة قد يؤدي الى حصول أزمة جديدة في البرلمان الفرنسي الذي كان من المقرر انعقاد جلسته يوم الاثنين المصادف الثامن والعشرين من كانون الثاني 1912، أذ اكد على ضرورة إيجاد حل سريع وفوري للازمة بين البلدين، وقد تبين بعد تفتيش السفينة خلوها من أية معدات حربية على متنها ، وتم اطلاق صراح السفينة بعد ساعتين من احتجازها[5].

طرح السفير الفرنسي في روما على بوانكاريه، فكرة ايجاد تنسيق مشترك لنشاط الشرطة البحرية لكلا البلدين وبصورة مؤقتة في مياه البحر المتوسط ، على السفن المحايدة حصراً، خلال مدة الحرب الايطالية–العثمانية ، وبطريقة لا تخل بمبادئ القانون الدولي ، من خلال عقد اتفاقية بين البلدين ، هدفها تفتيش السفن المحايدة التي يشتبه بوجود معدات حربية على متنها، مطالباً في الوقت ذاته حكومته الموافقة على هذا المقترح ، والاعتراف بحق الحكومة الإيطالية في وقف السفن وتفتيشها لأنه يسهم في تجفيف المصادر التي تغذي المقاومة في طرابلس، تجنباً لعدم تكرار تلك الحوادث على السفن الفرنسية من قبل البحرية الايطالية مستقبلاً، ويرى باريير

(1) D.D.F.:3 Série, Tom Premier,No.525, Barrere a Poincare, Rome, 26 janier 1912,p.544.
(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.526, Poincare to Barrere, Paris,25 janvier 1912, p.545.
(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.527, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912p.546.
(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.531, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912,p.552
(5) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.531, Poincare a Barrere, Paris,25 janvier 1912,p.552;

ان لا يفسر هذا الاقتراح من قبل الرأي العام الفرنسي بأنه انتقاص من مكانة وسمعة فرنسا الدولية، وعلى شركات النقل البحري وضباط قيادتها عدم الاعتراض على تفتيش سفنهم للحيلولة دون السعي لإيجاد ذريعة لوقوع مثل تلك الحوادث مجدداً بين البلدين، وعدم التشكيك في مبدأ حق إيطاليا في تفتيش السفن التجارية[1].

بَيَّنَ بوانكاريه وجهة نظره بشأن احتجاز السفينة تافينانو، إذ أرسل الى بارير في السابع والعشرين من كانون الثاني 1912، برقية يؤنبه فيها على موقفه المتراخي تجاه احتجاز السفينة، وطلب منه إبداء تحفظاته على الحكومة الايطالية بشأنها، إذ طرح على سفيره في روما عدة تساؤلات جاء فيها: " **... ما الذي جعلك تأخذ بشكوك الحكومة الايطالية كأساس[لاحتجاز السفينة]، ولماذا لم تحتج على الانتهاك الواضح للاتفاقية الفرنسية – الإيطالية لعام 1875، وتافينانو كانت سفينة بريدية، يبدو أنك تتجاهل تماماً رأي الحكومة الفرنسية، إذا تكررت هذه الحوادث مرة آخرى، لا يمكننا ضمان النظام في مرسليا أو في تونس، فضلاً عن ذلك ، ووفقاً لمعلوماتنا، يبدو أن تافينانو قد تم بالفعل ايقافها في المياه الإقليمية [التونسية]، وهي غير معتادة في الخروج عن مسارها، واخيراً ... ان السفينة الإيطالية تم اقتيادها الى طرابلس التي لم تعترف اوربا بها بعد كميناء إيطالي، حيث لا توجد محكمة تسمح بكل هذه الانتهاكات، ولكل هذه الاسباب ، ادعوك الى إبداء تحفظات أكثر صراحة للحكومة الإيطالية بشأن عواقب هذا الحادث الجديد والمؤسف**"[2]، وقد أكد بوانكاريه ان الحكومة الفرنسية لم تفكر مطلقاً في الاعتراض على حق الدول المتحاربة في تفتيش السفن المحايدة، وأشار إلى أنه اعترف بوجود هذا الحق عند تقديم تفسيراته حول الحادث أمام مجلس النواب الفرنسي، وإيطاليا وعدت فرنسا بممارسة ذلك الحق بحذر واعتدال، وعلى الرغم من ذلك، أعطت ايطاليا لنفسها حقاً آخر يتمثل في الاستيلاء على السفن الثلاث، في حين أنه لم يتم العثور على أية مواد مهربة، وأعرب بوانكاريه عن استغرابه، من أن ايطاليا احتجزت الطائرة في الوقت الذي كان لديها طلب تعاقد تجاري للحصول على طائرات من بعض الشركات الفرنسية المصنعة، وابقت على السجناء العثمانيين الذين يحملون اوراقاً تؤيد انتسابهم الى منظمة الهلال الاحمر العثماني، ومما زاد الطين بلة، اقتيادها سفينة بريدية الى طرابلس، كان يجب عليها احترامها بموجب نصوص الاتفاقية البريدية لعام 1875، في حين ان ايطاليا لم تفعل شيئاً من هذا القبيل تجاه بريطانيا والنمسا– المجر، وقد أدت عمليات الاحتجاز المتتالية للسفن الفرنسية الثلاث إلى اثارة الرأي العام الفرنسي بشكل كبير، والذي تحاول الحكومة الفرنسية تهدئته[3].

اقترح بوانكاريه لتجنب حالة التصعيد المتزايدة على أثر الحوادث الاخيرة، والتي كان لها انعكاس سلبي على الراي العام الفرنسي، إقامة تسوية بين البلدين خلال مدة الحرب، تسمح بتفتيش السفن الفرنسية، مع ضمان الحرية الكاملة للاتصال بين فرنسا ومستعمراتها في الجزائر وتونس من خلال تشريع قانون فوري في باريس بوصفها عاصمة الدولة المحايدة، ويتم ذلك بتشكيل لجنة محايدة تتألف من الملحق البحري لكلا البلدين، وتضم القانونيين الفرنسي لويس رينوLouis Renault، والايطالي فوسيناتو Fusinato ، وفي حالة قبول الحكومة الايطالية لذلك الاقتراح ، يمكن لفرنسا ان تسعى في تخفيف حدة الرأي العام[4]، بعث باريير في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام 1912 برقية الى بوانكاريه اطلعه فيها بأن جيوليتي رئيس الوزراء الايطالي أصدر تعليمات لوزير بحريته بعدم قيام البحرية الايطالية مؤقتاً القبض على أية سفينة فرنسية أو تفتيشها، مطالباً إياه إبقاء هذه

(1) D.D.F.:3 Série, Tom Premier,No.533, Barrere a Poincare, Rome, 26 janier 1912,p.553.
(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.534, Poincare a Barrere, Paris,27 janvier 1912, p.554.
(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.535, Poincare a Barrere, Paris,27 janvier 1912 ,p.555.
(2) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.536, Poincare a Barrere, Paris,28 janvier 1912,p.563.

المعلومات بشكل سري بناء على رغبة جيوليتي [1]، وقدم بوانكاريه شكره للأخير تعبيراً عن ارتياحه لهذا الاجراء[2] .

التقى بوانكاريه مع السفير الايطالي تيتوني في باريس في الثلاثين من كانون الثاني ،واخبره الاخير ان الحكومة الايطالية في نيتها احالة قضية تافينانو الى التحكيم[3] ، وفي الوقت نفسه ، اكد وزير الخارجية الايطالي ماركيز دي سان جوليانو الى السفير الفرنسي باريير ان لديه معلومات دقيقة تؤكد ان السفينة كانت خارج المياه الاقليمية التونسية، وبالتالي أشار الاخير الى بوانكاريه ان الايطاليين يرون انفسهم انهم لم يقدموا على انتهاك المياه الاقليمية ، وعلى هذا الأساس لا يستوجب منهم تقديم اعتذار رسمي للحكومة الفرنسية[4]، لكن بوانكاريه اخبر السفير الفرنسي في روما في الاول من شباط عام 1912، ان لديه معلومات مؤكدة حول القبض على السفينة تافينانو في المياه الاقليمية، وهذا يعد انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي ، يجعل فرنسا قادرة بأن تُلزم الحكومة الايطالية على تقديم اعتذار رسمي، وتسوية الاضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة الاستيلاء على السفينة[5]، وبالمقابل اكد وزير الخارجية الايطالي ماركيز دي سان جيليانو Marquis Di San Giuliano ، للسفير الفرنسي باريير، ان السفينة كانت خارج المياه الاقليمية التونسية، وفي حالة اثبات الجانب الفرنسي عكس ذلك ، فإن ايطاليا مستعدة لتقديم الاعتذار الرسمي ، علاوة على ذلك، أبلغ مدير مكتب رئيس الوزراء الايطالي دي مارتينو Martino السفير الفرنسي ان لديه معلومات دقيقة تفيد بأن السفينة كانت خارج المياه الاقليمية التونسية، ولا مانع لدى الحكومة الايطالية من تقديم اعتذار رسمي والاعراب عن اسفها، اذا قدمت الحكومة الفرنسية دليلاً قاطعاً حول انتهاك ايطاليا للمياه الاقليمية ، واقترح باريير على رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية بوانكاريه ان يتم احالة ما حصل للتحكيم بشأن وقائع القضية من خلال اتفاق مبدئي على ذلك[6].

تقرر إحالة قضيتي قرطاج ومنوبة الى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، في السادس والعشرين من شباط عام 1912، واتفقت الحكومتين الفرنسية والايطالية على تشكيل هيئة تحكيم تتألف من خمسة اعضاء[7] للنظر في القضيتين، واجتمعت المحكمة في الحادي والثلاثين من اذار عام 1913، بناءً على طلب الحكومتين الفرنسية والايطالية على التوالي، وقد عينت الحكومة الفرنسية كل من المحاميين هنري فورماجو Henri Fromageot ، واندريه هيس Andre Hesse للدفاع عن حقها في القضيتين ضد ايطاليا، اما الحكومة الايطالية

---

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.549, Poincare a Barrere, Paris,28 janvier 1912, p.566.
(2) D.D.F.:3 Série, Tom Premier,No.555, Barrere a Poincare, Rome, 29 janier 1912, p.569.
(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.567, Poincare a Barrere, Paris,30 janvier 1912, p.579.
(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.568, Georgs Louis a Poincare, Saint-petersbourg, 31 janiver 1912 , p.580.
(5) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.571, Poincare a Barrere, Paris,1 février 1912, p.581
(6) D.D.F.:3 Série, Tom Premier,No.573, Barrere a Poincare, Rome, 1 février 1912,p.582.
(7) وهم كل من: الايطالي غوديو فوسيناتو Guido Fusinato ، وزير التعليم العالي السابق ، والأستاذ الفخري للقانون الدولي في جامعة تورين الايطالية ، والسويدي هجالمار ليونارد دي هامارسكودلد Hjalmar Léonard de Hammarskjöld وزير العدل السابق والاستاذ في جامعة اوبسالا السويدية، الذي تم أختياره رئيساً للجنة، والالماني كريج Kriege استاذ القانون الدولي يعمل في وزارة الخارجية الالمانية ، والعضو في المجلس الفدرالي الالماني ، والفرنسي لويس رينيه Louis Renault استاذ القانون الدولي في جامعة باريس ومستشار في وزارة الشؤون الخارجية، والروسي ميشيل دي تايو Michel de Taube استاذ في القانون ، ومساعد وزير التعليم العام في روسيا، ومستشار دولة آنذاك.يظر:
P.C.A,The Carthage (France V. Italy),Award of the Tribunal, The Hague, 6 May 1913, p.1

فقد انتدبت للدفاع عن حقها ضد الادعاءات الفرنسية، المحاميين أرتورو ريتشي بوزاتي Artuao Ricci– Busatti، وديونيشو أنزيلوتي Dionisio Anzilotti [1].

كانت المطالب الفرنسية بخصوص قضية السفينة قرطاج تتلخص بإدانة الحكومة الايطالية بعدم احقية قواتها البحرية في القاء القبض على السفينة اعلاه، وطالبت فرنسا المحكمة، بالحصول على تعويضات من ايطاليا، لقاء خرق بحريتها التزامات النقل البحري المحايد والاضرار التي لحقت بالأطراف الخاصة، وبالشكل الآتي:

1- دفع غرامة مالية لإهانتها العلم الفرنسي.
2- دفع مبلغ مقداره (100) الف فرنك ، كتعويض ايطالي عن الضرر المعنوي والسياسي الذي لحق بفرنسا، والناجم عن عدم مراعاة القانون الدولي والاتفاقات الملزمة بشكل التبادل بين ايطاليا وفرنسا.
3- دفع مبلغ مقداره(738,576) فرنك و(23) سنتيماً، تعويضاً عن الخسائر والاضرار التي تطالب بها جهات خاصة مهتمة بالباخرة ورحلتها.

رفضت ايطاليا مطالب الحكومة الفرنسية بالتعويض ، وقدمت حجة مضادة لذلك، اصرت فيها على احقية بحريتها، في زيارة وتفتيش السفن وفقاً لمحادثات الثامن عشر من تشرين الاول عام 1907، وعدم فرض عقوبات مالية او تبعات عليها، نتيجة القبض والاستيلاء المؤقت على قرطاج[2] ، وطلبت من الحكومة الفرنسية ان تدفع مبلغاً قدره (2,72) الف فرنك و(25) سنتيماً(سنت) للحكومة الايطالية، يمثل مقدار المصاريف الناجمة عن الاستيلاء على السفينة ،واشترطت بعد انتهاء ثلاثة شهور من موعد الغرامة، فإن المبلغ يتزايد على الحكومة الفرنسية في حالة عدم الدفع وبفائدة نسبتها (4%) سنوياً [3].

مقررات محكمة لاهاي بشأن قضية السفينة قرطاج:

1- لم تكن السلطات البحرية الايطالية ضمن حقوقها المضي في القبض على السفينة البريدية قرطاج والاستيلاء عليها مؤقتاً كما فعلت.
2- تلتزم الحكومة الملكية الايطالية في غضون ثلاثة اشهر من هذا القرار بدفع مبلغ (160) الف فرنك لحكومة الجمهورية الفرنسية، مبلغ الخسائر والاضرار التي تكبدتها الاطراف الخاصة بالسفينة ورحلتها بسبب الاستيلاء.
3- ليس هناك سبب يستوجب تفعيل الطلبات الاخرى الواردة في مطالب الطرفين[4].

أما بالنسبة لقضية السفينة منوبة، طلبت فرنسا من المحكمة الاجابة عن سؤالها حول احقية البحرية الايطالية بالاستيلاء المؤقت على السفينة البريدية اعلاه، واعتقال(29) راكباً عثمانياً كانوا على متنها، وطالبت ايطاليا بدفع مبلغ فرنك واحد تعويضاً عن اهانة العلم الفرنسي، ومبلغ قدره (100) الف فرنك كعقوبة وتعويض عن

---

[1] P.C.A,The Carthage (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May.pp.1-2.
Constantine Antonopoulo, Counterclaims before the International Court of Justice, T.M.C.Asser press,The hugue.The Natherland.2011 .P 14.

[2] The Carthage (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.pp.4.

[3] Constantine Antonopoulo, Counterclaims before the International Court of Justice,T. M.C.Asser press,The hugue.The Natherland.2011 .P 14.

[4] The Carthage (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.5.

الضرر السياسي والمعنوي الناجم عن انتهاك ايطاليا لالتزاماتها العامة والخاصة، ونتيجةً لاستخدام ايطاليا العنف في الاستيلاء على منوبة ، وهذا ما يخالف محادثات لاهاي في الثامن عشر من تشرين الاول 1907، المتعلقة ببعض القيود على حق الاعتقال في الحرب البحرية ، وفقاً للمادة الثانية من محادثات جنيف في السادس من تموز عام 1906، الخاصة بمعالجة الجرحى والمرضى من العسكريين في الميدان ، والمادة التاسعة: الاتفاق الشفهي بين الحكومتين في السابع عشر من كانون الثاني عام 1912، المتعلق بالسيطرة على الركاب[1].

ومبلغ اخر قدره(108،601) الف فرنك لتعويض الافراد الذين كانوا على متن السفينة منوبة ، وفي حالة عدم تطبيق ذلك طالبت فرنسا ان تقوم المحكمة بتطبيق المادة(9) على الحكومة الايطالية التي تقضي بدفع فائدة قدرها(4%) سنوياً بعد ثلاثة اشهر من فرض الغرامة[2].

أما بالنسبة للحكومة الايطالية فقد قدمت مطالبها الى المحكمة، التي اكدت فيها انها تمتلك الحق الكامل للتدخل في احتجاز الضباط العثمانيين الذين كانوا على متن السفينة منوبة، بعد ان تأكدت السلطات الايطالية من خلال التحقيق معهم انهم ضباط متنكرون، ورفضت المطالب الفرنسية بالتعويضات المالية، وطلبت من الجانب الفرنسي دفع مبلغ (100) ألف فرنك كعقوبة ناجمة عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بها، بسبب انتهاك فرنسا القانون الدولي، المتعلقة بحقوق المتحاربين، والتحقق من شخصية الافراد المشتبه بكونهم جنوداً اعداء يتواجدون على متن سفينة محايدة[3].

مقررات محكمة لاهاي بشأن السفينة منوبة:

1- ان القاء القبض على منوبة واقتيادها الى ميناء كالياري ،واجبار كابتن السفينة على تسليم الضباط العثمانيين الى السلطات الايطالية، يعد خطأ.
2- تقوم الحكومة الايطالية بدفع مبلغ مالي قدره(4000) فرنك،تعويضاً عن الخسائر والاضرار التي لحقت بالافراد المسافرين على متن السفينة.
3- لا يوجد سبب كاف للمطالبات الاخرى من كلا الجانبين.

حررت مقررات المحكمة جميعها في السادس من ايار 1913، في مبنى محكمة العدل الدولي برئاسة السيد همرشولدHJ.L.Hammarskjold [4].

المبحث الثاني: دور بوانكاريه في تحجيم التقارب الفرنسي- الايطالي

كان بارير السفير الفرنسي في روما، يرى في الحرب الايطالية – العثمانية، الفرصة المؤاتية لإخراج ايطاليا من التحالف الثلاثي وضمها الى الوفاق الثلاثي[5]، لذلك سعى الى محاولة التوصل الى عقد اتفاقية فرنسية- ايطالية بشأن البحر المتوسط ،لأنه اعتقد أن ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي يحد من محاولة مد نفوذها في البحر المتوسط، ووفقاً لذلك ، توجب على فرنسا السعي الى عقد اتفاقية فرنسية – ايطالية بهذا الشأن، و من ثم

(1) The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.2
(2) The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.6
(3) The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.6
(4)The Manouba (France V. Italy)Permanent Count of Arbtration, ,Award of 6 May 1913,W.W.W.Worldcorts.Com.p.7.
(5)K. J. F. V. Op.Cit,P.135.

تكون عضويتها في التحالف الثلاثي لا مبرر لها، وتصبح هناك امكانية في ضمها الى الوفاق الثلاثي بعد ذلك، وبحسب وجهة نظر بارير يتحقق ذلك في حالة اذا سمحت فرنسا لها بالحصول على مستعمرة في شمال افريقيا، وزودتها بما تحتاجه من الدعم الامني في البحر المتوسط من خلال منع تجارة الاسلحة المهربة الى طرابلس من تونس، ولكن في الوقت نفسه، كان باريير غير مدركٍ للحرب الايطالية – العثمانية، قد شكلت مصدر قلق بالنسبة لنمسا المجر؛ لأنها كانت تخشى من تزايد النفوذ الايطالي في منطقة البحر المتوسط[1].

ولا بد من الاشارة أنه كان هنالك تناقض واضح في الاوساط الدبلوماسية الفرنسية بشأن محاولات ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي بين مؤيد ومعارض قبل وصول بوانكاريه الى وزارة الخارجية ، وكان من أشد المعارضين لهذه الفكرة موريس بومبارد السفير الفرنسي في الدولة العثمانية[2] الذي كتب الى وزير الخارجية دي سلفا في الثامن والعشرين من كانون الاول 1911، ان ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي من الممكن ان يثير اعجاب الرأي العام الفرنسي ، لكنه سيحدث مشاكل خطيرة ، ويخلق نزاعاً بين ايطاليا والنمسا، وستصبح ايطاليا اكثر عدائية ضد النمسا– المجر وستعمل على جر فرنسا الى تبني صراعتها ، فيقول:" **اذا كان دخول ايطاليا الى الوفاق الثلاثي، يمكننا اعتباره اجماعاً دبلوماسيا ، من المحتمل ان يثير اعجاب الرأي العام لكنها ستحمل معها احمالاً ثقيلة يجب تقدير وزنها، يعلم الجميع انه اذا لم تكن ايطاليا ملزمة بمعاهدة تحالف، فأنها والنمسا لن تعيشا في وئام جيد...**" وطرح موريس بومبارد (1909–1914) بشأن ذلك عدة تساؤلات بقوله :" **أليس من الحكمة ان تبقى فرنسا بعيدة عن صراعاتهم؟ هل يمكننا ان نأخذ حليف المانيا، ستكون المهمة ثقيلة لذلك لا ينبغي لفرنسا ان تضع نفسها في هذا الموقف الخطير الا اذا كانت مستعدة للتخلي عن سياستها السلمية التي كانت عليها منذ استعادة الجمهورية، ان ايطاليا في الواقع اذا كانت في مجموعتنا ستؤدي حتماً إلى إثارة الصراعات ضد النمسا، كما كانت تثير الصراعات ضد فرنسا في زمن كرسبي**" [3].

كما أشار موريس بومبارد أيضاً ان فكرة انضمام ايطاليا الى الوفاق سيؤدي الى الاخلال بمبدأ توازن القوى في القارة الاوربية ، وتكون تكلفة ذلك التضحية بحليفتنا بريطانيا، قائلاً:" **...ان الانتقال من التحالف الى الوفاق يفكك ايطاليا ، ومما يبدو سيكون هناك اخلال في توازن القوى في اوربا وان سيطرة ايطاليا على البحر المتوسط ستؤدي الى انسحاب انكلترا شيئاً فشيئاً من المجموعة التي انضمت اليها، من اجل موازنة القوى في اوربا ، من الواضح ان مقايضة انكلترا بأيطاليا ستكون صفقة حمقى**"[4].

كان رأي بول كامبون سفير فرنسا في لندن ينسجم تماماً مع رأي موريس بومبارد بشأن خطة بارير في انتزاع ايطاليا من التحالف الثلاثي، لأن الفائدة التي تحصل عليها فرنسا من ضمها الى الوفاق لا تتناسب مع حجم الاحراج الذي ستتعرض له مستقبلاً، بفعل العداء الذي تكنه ايطاليا لإمبراطورية النمسا– المجر، ولا يمكن الاعتماد على مواقفها لآنها ستراعي مصالحها الخاصة فيقول:"**...وإذا كان الامر يتعلق بفرنسا فلدينا سبب للاعتقاد في حالة حدوث نزاع ستبقى ايطاليا محايدة أو بالأحرى ستبقى تراقب الاحداث على جنب، لذلك ليس من الضروري**

---

(1)K. J. F. V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P.61.
(2) Ibid,P.62.
(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier ,No.400, Bompard to de Selves, Constantinople, 28 December 1911, p.409.
(4) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier, ,No.400, Bompard to de Selves, Constantinople, 28 December1911, p.409.

ان نعتمد عليها كثيراً، اذا تحررت من التحالف الثلاثي وارتبطت بالوفاق ستجبرنا في دخول صراعاتها ضد النمسا"[1].

ويرى بول كامبون ايضاً ان الحكومة البريطانية غير مستعد لتغيير سياستها واعتمادها سياسة اخرى ، لأنها تشعر بعدم الحاجة الى ذلك، لأن بريطانيا ترى ان ايطاليا تطمح دائماً ان تكون اراضيها بالقرب من الساحل، وعلى هذا الاساس فإن ايطاليا لا يمكن ان تخرج من التحالف الثلاثي الا بالاتفاق مع بريطانيا، فيقول بول كامبون اخبرني قسطنطين رسمانCostantino Ressman (1887–1889)السفير الايطالي في باريس قبل عشرين عام :"**سنبقى في التحالف الثلاثي حتى تخبرنا انكلترا بالخروج منه**" كما عبر كامبون عن قلقه من الوجود الايطالي في طرابلس وتحويلها الى مستعمرة ايطالية ، وسيكون الامر صعباً بالنسبة لفرنسا وانكلترا في تونس ومصر من ناحية الاختلاف في عملية ترسيم الحدود بقوله:" ...**ان الجار الجديد يبعث القلق بشكل كبير من خلال ترسيم الحدود الذي تم بشكل سيئ والذي بقي محط تساؤل**" [2]ومن ناحية اخرى قرار ايطاليا بوضع قوة عسكرية كبيرة على ساحل يزيد طوله عن 800 ميل بعد انشاء قاعدة بحرية في طبرق ومن ثم يمكن لإيطاليا بوصفها حليفا لألمانيا ان تضع هذه القوة تحت تصرف المانيا وكان هذا ما يطمح اليه الامبراطور وليام الثاني[3].

كان السفير الفرنسي في لندن يؤيد عقد اتفاقية بشأن البحر المتوسط على ان تكون بموافقة بريطانيا, لكن وزير الخارجية البريطاني السير ادوارد غراي Sir Adward Gray (10 كانون الأول1905– 10 كانون الأول 1916) كان متحفظاً ويرجع السبب في ذلك الى مهاجمته من قبل المحافظين لأنهم يتهمونه بتسليم بلاد فارس للروس, وكانت هذه السياسة تتطلب عملا عسكريا وهو ما كان رافضاً له، لذلك أبدى تخوفه من الدخول في اتفاقية مع ايطاليا بشان البحر المتوسط[4].

حاول باريير جاهداً اقناع السفير البريطاني في روما السير رينيل رود Sir Rennell Rodd (1908–1919) بضرورة عقد اتفاقية البحر المتوسط، ألا أن الحرب الايطالية–العثمانية، اخرت وزارة الخارجية البريطانية في إظهار رغبتها لتعديل موقفها اتجاه علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا على الرغم من تحفظ وزير خارجيتها بهذا الشأن، راهن كامبون على عامل الزمن في تغير المواقف معولاً على استمرار الحرب، لاسيما موقف ادوارد غراي المتحفظ , وفرنسا التي تحتاج الى وقتٍ كافٍ من أجل التوصل الى اتفاق مع ايطاليا، وعلى اثر احتجاز السفن التجارية الفرنسية من قبل إيطاليا, توترت العلاقات بينهما ،ومن أجل تهدئة الاوضاع, راى باريير ضرورة عقد اتفاقية متوسطية من شانها ان تقدم دعماً ضمنياً لإيطاليا ضد الدولة العثمانية وكسب ودها, دافع باريير عن وجهة نظره هذه التي تقوم على أساس اذا خفضت بريطانيا من وجودها في منطقة البحر المتوسط، وقيام النمسا بزيادة نفوذها في هذه المنطقة , فان تأثير بريطانيا على ايطاليا سيضعف, لأن الأولى ترى في وجود ايطاليا في التحالف الثلاثي " وزنا لا قيمة له" وفي هذه النقطة بالذات, انتقد باريير السياسة البريطانية قائلا " **اذا كان الامر كذلك ، فلماذا تحاول النمسا والمانيا الاحتفاظ بهذا الوزن الذي لا قيمه له في**

---

(1) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.546, Paul Cambon a Poincare,London, 25Janvier 1912, p.536.

(2)D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.546, Paul Cambon a Poincare,London, 25Janvier 1912, pp.536.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.546, Paul Cambon a Poincare,London, 25Janvier 1912, pp.537

(4)D.D.F.: 3 Série, Tom Premier,No.546, Paul Cambon a Poincare,London, 25Janvier 1912 p.537.

تحالفهما ؟"، مبينا ان وجود ايطاليا في التحالف الثلاثي سيسمح للنمسا بوضع المزيد من قواتها على الجبهة الروسية من خلال تحييد القوات الايطالية على حدود جبال الالب النمساوية , فضلاً عن ذلك كانت المانيا قادرة على التأثير في النمسا من خلال موقفها تجاه ايطاليا, ووفقا لرؤية باريير انه في حالة حصول حرب مع فرنسا ووجود ايطاليا في التحالف يعني استفادة المانيا من الوجود الايطالي في قواتها ، وبما ان مصير بريطانيا وفرنسا مترابطان فان اي تقليص في نفوذ بريطانيا في العالم يعني انخفاض لنفوذ فرنسا[1].

في ضوء ذلك، بعث السفير الفرنسي في روما باريير برسالة الى بوانكاريه في اذار 1912 مبينا قيمة الاتفاق الذي ابرمته فرنسا وايطاليا لعام 1902, موكدا بحماس على اهمية التقارب بين البلدين, فكان رد بوانكاريه في الثامن عشر من اذار من العام ذاته, انه يهتم بالجوانب العسكرية للاتفاق دون النتائج الدبلوماسية وبذلك قلل من شانه بالقول: " **ان الاعتبارات التي قدمتها والتي تعمل على التقارب بين البلدين يبدو انك كرست لها الكثير من الحماس. إنني اقدر عواقب الاتفاق العسكرية اكثر من النتائج الدبلوماسية. لقد ثبت ان الدفاع عن حدودنا في جبال الالب منذ ما يقارب عشر سنوات يفرض علينا الان** تدابير وقائية بسيطة". كاشفا له عن التفسيرات التي قدمها رئيس الحكومة الايطالية جيوفاني جيولتي بموافقة الملك الايطالي الى حليفتهم المانيا، بشأن المفاوضات السرية مع فرنسا التي لا يمكن الشك في صحتها والتي تم الكشف عنها مؤخرا [2]، وهي تتضمن تعليمات الى السفير الايطالي في برلين بإبلاغ المستشار الالماني بعدم وجود اتفاق سواء سياسي او عسكري او غير ذلك بين فرنسا وايطاليا يتعارض مع بنود التحالف الثلاثي او يمكن ان يقلل من التزامات ايطاليا تجاه القوى المتحالفة[3]. وهذا الامر جعل بوانكاريه يفقد الثقة بإيطاليا وطرح تساؤلاً :" **الالتزامات التي قدمها لنا السيد برينتي عام 1902 ,لا تزال تستحق من جانبنا كل الثقة التي يبدو انك تضعها فيهم**"[4].

طلب بوانكاريه من سفيره في الدولة العثمانية في الخامس من حزيران عام 1912 توضيحات حول المؤشرات التي قدمها السفيران باريير وبول كامبون بشأن استعداد بريطانيا لاتخاذ خطوة تقودها الى ابرام اتفاقية مع الحكومة الايطالية، بشأن الضمان المتبادل لممتلكات كل من انكلترا وايطاليا في منطقة البحر المتوسط، والتي حتماً سيتم استدعاء فرنسا للمشاركة بهذه الاتفاقية، اوضح بومبارد لوزير خارجيته ان بريطانيا لا تستطيع المشاركة بمثل هذه الاتفاقية لأن ايطاليا ملتزمة بقانون الضم وستعمل على ضم ليبيا الى ممتلكاتها في البحر المتوسط ، وبريطانيا لا تستطيع الموافقة على هذا الا اذا خرجت عن حيادها الذي تلتزم به بصرامة ، مما يعرضها الى الاحراج تجاه الدولة العثمانية وايطاليا في تقديم التزامين صارمين بالقدر نفسه، لذلك من الصعوبة بمكان توقيع الاتفاقية قبل انتهاء الحرب الايطالية– العثمانية، وذكر بومبارد ان وجهة نظر باريير في تجنب الحرج البريطاني من خلال الحفاظ على سرية الاتفاق الموقع، وهذا الامر يتعلق ببريطانيا ان كانت تقبله او ترفضه، كون توقيعها على معاهدة سرية يفقدها مصداقيتها في هذا الوقت، واوضح بومبارد الى بوانكاريه ان ميزة المحادثات مع ايطاليا بهذا الشأن هو عدم تركها في عزلة امام دول اوربا الوسطى ومع ذلك أبدى خشيته من الاتفاقية قيد النظر التي قد تلزم فرنسا تجاه الدول الموقعة عليها بشكل يكسبها أرباحاً على حساب المصالح الفرنسية، لأن ايطاليا عزمت على عدم التخلي عن مصالحها في منطقة البحر المتوسط سواء كان بحراً أو براً، وايطاليا لن تتمكن من تحقيق التوازن مع شركائها من

---

(1)K. John F.V., France and the origins of the first war, Op.Cit,P.63.
(2) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxieme,No.218, Poincare a Barrere, Paris, 18 Mars 1912, p.218.
(3)K.John F.V. France and the origins of the first war, Op.Cit,P.64.
(4) D.D.F.: 3 Série, Tome deuxieme,No.218, Poincare to Barrere, Paris,18 Mars 1912,p.218.

الدول الاوربية بخصوص ما يتم التوصل إليه مع بريطانيا وفرنسا بشأن البحر المتوسط، ومع النمسا بشأن البحر الأدرياتيكي[1].

طلب بوانكاريه من سفيره في مدريد جيفري في الرابع والعشرين من حزيران 1912، ان يعطي توضيحاً عن تقرير ارسله بول كامبون السفير الفرنسي في لندن، بشأن المخاوف التي أبدتها بريطانيا من السياسة الايطالية في منطقة البحر المتوسط في ظل تطور الحرب الايطالية – العثمانية، الامر الذي جعل الحكومة البريطانية تعترف بأنها بحاجة الى عقد اتفاقية متوسطية، تدخل فيها ايطاليا وربما اسبانيا، وبيَّن جيفري وجهة نظره بهذا الخصوص، أذ ذكر ان بعض الشخصيات السياسية البريطانية التي التقاها في مدريد تشعر بالقلق أزاء ما يحدث في حوض البحر المتوسط بسبب خفض عدد قواتهم البحرية بالقول: "...**أتيحت لي الفرصة هذا الشتاء لمقابلة عدد معين من الشخصيات السياسية الإنجليزية في مدريد، ولا سيما الأدميراليين اللذين توليا قيادة الاسطول الانكليزي في جبل طارق وكذلك الجنرال هنتر ، القائد العسكري لهذا الموقع بدا لي جميعهم قلقين للغاية بشأن ما كان يحدث في البحر الأبيض المتوسط، في رأيهم ، كان من الخطأ الكبير تقليص القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وتمركز تلك التي لا تزال موجودة في جبل طارق، وهذا يعني بقاءها على مسافة بعيدة عن النقاط التي تتطلب مصلحة انكلترا معرفة معلوماتها بسرعة** " وأكد جيفري على ضرورة اهتمام بريطانيا بمواقعها البحرية في منطقة البحر المتوسط لكي لا تضطر فرنسا الى تأجيل الدفاع عن هذه المنطقة كونها ستكون لوحدها في المواجهة، ولكي لا يكون لدى التحالف الثلاثي فرصة للاستقرار هناك، لأن قوة الاساطيل المشتركة الفرنسية والبريطانية تجعل حدوث اي صراع مستحيلاً في هذه المنطقة، حتى في حالة ازدياد عدد السفن الايطالية النمساوية والمجرية ، لذا فإن الاتفاقية التي تجمعنا مع بريطانيا لها نتائج هائلة بالنسبة لنا، واوضح انه ليس من الضروري عقد اتفاقية متوسطية، وقلل من خطورة تخلى إيطاليا عن نقطة على ساحل طرابلس لصالح المانيا، لكنه حذر من استمرار العلاقة الطيبة بينهما، واستند جيفري في حجته على اساس ان دخول الالمان الى البحر المتوسط يتطلب مرورهم عبر بحر الشمال بقوله:" **ماذا ستفعل ألمانيا بهذه النقطة؟ ميناء** لسفنها؟ **ولكن إذا بقيت على علاقة جيدة مع إيطاليا ، فأنها ستتمكن من استخدام الموانئ الإيطالية، فضلاً عن ذلك تكون لدى السفن الألمانية فرصة للإفادة من هذا الميناء، لكنه يجب عليهم دخول البحر المتوسط، وهذه ستكون دائمًا النقطة الاصعب بالنسبة لهم، وسيكون عليهم العمل بشكل أكثر فائدة في بحر الشمال**"[2].

تلقى بوانكاريه من سفيره في لندن برقية في الخامس والعشرين من حزيران 1912 ، حول المحادثة التي اجراها مع السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطاني حول عواقب تأسيس ايطاليا قاعدة بحرية لها في طرابلس، والتي من خلالها استنتج كامبون ان رأي غراي يذهب الى ان بريطانيا وفرنسا يمكن لهما عقد اتفاقية مع ايطاليا للحفاظ على الوضع الراهن أستنتج كامبون ان رأي غراي انبثق من تخوف حكومته من ان تحصل الحكومة الالمانية على قاعدة بحرية على الساحل الافريقي من طريق ايطاليا، وبدوره حث كامبون الحكومة البريطانية منذ مدة طويلة، بضرورة التعامل مع ايطاليا واستخدامها طرفاً للحفاظ على توازن القوى في البحر المتوسط[3].

---

(1) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.105,Bombard a poincare, Constantinople, 14 June 1912, p.130.

(2) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.171,Geoffray to poincare,Madraid, 6 juillet 1912, p.215.

(3) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.223, Paul Cambon to poincare,London, 25 juillet 1912, p.294.

كشفت المانيا مشروع الاتفاقية المتوسطية المقترحة ، وعمدت الى إفشاله بعد ان نشرت صحيفة الديلي كرافك Daily Graphic مقالاً تضمن المحادثات بين السفير الفرنسي بول كامبون والسير إدوارد غراي حول فتح مفاوضات بشأن اتفاقية البحر المتوسط المقترحة ، حمل كامبون وزارة الخارجية الفرنسية كشف هذه المفاوضات، وكتب الى بوانكاريه في الخامس والعشرين من تموز 1912، موضحاً له:" **أن وجهات النظر حول وسائل ممارسة العمل المتظافر مع روما ، وفتح آفاق المفاوضات لاحقاً مع الحكومة الايطالية، كان من المستحسن عدم شكوك المانيا واثارة مخاوف تركيا، كان المهم بشكل خاص عدم الايحاء لإيطاليا بفكرة الخروج من التحالف الثلاثي، باختصار كانت السرية الشرط الاساس لنجاح محاولاتنا...**"[3] ثم أشار بتأسف الى ارسال برقيته التي بعثها اليه حول المحادثات بشأن الاتفاقية المتوسطية المقترحة الى محرر لو تمبس الفرنسيةLe temps الذي سارع بإرسالها الى صحفي انكليزي، وقام الاخير بترجمة نسختين واحدة باللغة الانكليزية والاخرى باللغة التركية، ونشر خبر الاتفاقية المقترحة، في صحيفة الديلي كرافك ومفاده فتح باب المفاوضات بين باريس ولندن وروما من اجل عقد اتفاقية متوسطية، ونفت صحيفة لو تمبس الفرنسية الاتهام الموجه اليها، وتناولت الصحافة هذه القضية بشكل واسع[1].

كان كامبون يدرك ان وزارة الخارجية الفرنسية لا ترغب بهذا الاتفاق، ويرجع السبب في ذلك لأن فكرة باريير في جر ايطاليا الى الوفاق الثلاثي قد بدأت تقوض الاسس التي قامت عليها سياسة بوانكاريه وهو الفصل بين نظامي التحالف، لذلك استثمر بوانكاريه علاقته القوية مع الصحافة، لاسيما مع أندريه تارديو محرر صحيفة لو تمبس Le Temps ، وتوظيف تلك العلاقة لإلغاء مشروع الاتفاقية المقترحة، من طريق التسريبات الصحفية التي تعد بنظره الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك [2].

ويبدو ان بوانكاريه قد حقق ما كان يصبو اليه في استغلال الصحافة في ممارسة الضغط على أطراف الاتفاقية المقترحة بهدف الغائها، فقد كانت ردت فعل الصحف الالمانية حول مشروع الاتفاقية من القوة الى درجة دفعت القائم بالأعمال الفرنسي في برلين دي مانفيل Demanneville الى إبلاغ بوانكاريه في العاشر من تموز 1912، عن موقف الصحافة الالمانية التي حذرت فيه من ان المانيا لن تقف مكتوفة الايدي اذا تم توقيع الاتفاقية المقترحة، فعلى سبيل المثال وصفت صحيفه فوسيش تسايتونج Vossische Zeitung بأن تمرير الاتفاقية أمر خطير للغاية، وحذرت من أنه سيؤدي ذلك إلى إعادة تنظيم التحالفات الدولية ، في حين نشرت صحيفة فرانكفورت تسايتونج Frankfurter Zeitung أن مثل هذا الاتفاق سيكون موجهًا ضد ألمانيا، ونصحت الصحافة الالمانية السفارة الفرنسية في برلين بعدم توقيع الاتفاقية[3].

وعلى هذا الاساس، كان لا بد من التخلي عن المفاوضات وإبطال توقيع الاتفاقية المتوسطية بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا الى الابد، رفض بوانكاريه توثيق العلاقات مع ايطاليا ، حتى بعد توقيع معاهدة السلام أوتشي

---

(3) D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.223, Paul Cambon a poincare,London, 25 juillet 1912, p.294

(1)D.D.F.: 3 Série, Tome troisième ,No.223, Paul Cambon a poincare,London, 25 juillet 1912, p.294

(2) qouted from: John F.V.Keiger,Archives du Ministere des Affaires Etrangeres,From Paul Cambon to Poincare, 25 July 1912, N.S. Italy 12.

(3) qouted from: John F.V.Keiger Archives du Ministere des Affaires Etrangeres, De Manneville to Poincare, 10 July 1912, N.S. Italy 12.

لوزان[1] في الثامن والعشرين من تشرين الأول 1912 بين الدولة العثمانية وإيطاليا، عندما اتيحت له الفرصة لذلك ، لكن فرنسا لم تسارع بالاعتراف بسيادة ايطاليا على طرابلس، بهدف ازالة التوتر في العلاقات الفرنسية الايطالية، ويرجع السبب الى ان بوانكاريه كان يدرك من خلال تقارير كامبون ان بريطانيا بعد انتهاء الحرب الايطالية– العثمانية في نيتها اعادة طرح مشروع الاتفاقية المتوسطية المقترحة، وحاول ايضاً مساومة الإيطاليين في تسوية بعض القضايا الاستعمارية الفرنسية الايطالية المعلقة، وكان بوانكاريه مصراً على في عدم توثيق العلاقات مع ايطاليا ، لإيمانه بمبدأ الفصل بين نظامي التحالف كما مره ذكره سابقاً، وعدم قدرة ايطاليا على الالتزام بنفس الدور الذي تمارسه فرنسا اذا قدمت الاخير ضمانات معينة لأمن واستقلال ايطاليا، ان توقيع مشروع الاتفاقية لا بد ان يكون له اثر في النظام الدولي الاوربي بشكل شامل، لاسيما فيما يتعلق بأعداء فرنسا المحتملين، لذا يرى المؤرخ الانكليزي كيجر ان حقيقة رفض بوانكاريه توثيق العلاقات مع ايطاليا نابعة من الاثار السلبية التي سيلحقها هذا الاتفاق بفرنسا ، كونه رجلا لا يتحمل المخاطر، وتجربته التي تم استخلاصها على مدار العام عن إيطاليا ، لاسيما من "التحقق" وهي عملية فك شفرة البرقيات الخاصة بإيطاليا ، أكدت عدم جدارة إيطاليا بالثقة، وقوضت قيمة اتفاقيتي 1900 و 1902 ، مما دفعه إلى الاستنتاج أنه لا فائدة من تمديدها ، كما أثارت ردود فعل ألمانيا على الاتفاقية المتوسطية المقترحة، اعتقاده بأن برلين ستعده فعلًا عدائيًا، وفي الوقت نفسه، فإن المانيا ستبطل الادعاء بأن الوفاق الثلاثي كان اتفاقية دفاعية إذ كانت حرب البلقان الاولى محطة اختبار لإيطاليا تجاه التزاماتها في اتفاقية 1902 كما أكدت محادثة بوانكاريه مع تيتوني في العشرين من تشرين الثاني 1912، شكوكه في حالة حدوث نزاع نمساوي–روسي حول ألبانيا ،فان إيطاليا ستقف الى جانب القضية النمساوية على الرغم من اتفاقية را كونجي مع روسيا عام 1909، وعندما سأل بوانكاريه تيتوني عن موقف إيطاليا والتزامها تجاه الاتفاقية الفرنسية الإيطالية لعام 1902، في حال حصول تدخل الماني، ووقوف فرنسا الى جانب روسيا ، رد تيتوني بأن اتفاقية 1902 جاءت بعد الاتفاقية النمساوية– الإيطالية لعام 1900، ولم تستطع انهاءها، في ضوء ذلك، أبلغ بوانكاريه مباشرةً سفيره باريير أن لقائه مع تيتوني ترك لديه انطباعًا جلياً أن فرنسا في نهاية المطاف لا تستطع الاعتماد كثيرًا على الاتفاقات المبرمة مع ايطاليا[2].

كتب باريير الى بوانكاريه في العاشر من كانون الاول 1912، يعلمه انه تحدث مع وزير الخارجية الايطالي الماركيز سان جوليانو، بشأن معاهدة التحالف الثلاثي، الذي اخبره ان معاهدة التحالف قد جددت، وبنود المعاهدة لم يتم تعديلها او تغييرها مطلقاً ، ولن تضر بترتيباتنا في منطقة البحر المتوسط ، لذلك احتفظت اتفاقية عام 1902 بكامل قوتها، فيقول باريير"**اخبرني ماركيز سان جوليانو ان سفير روما في باريس اذا تأكد لنا نية فرنسا تغير او تعديل اتفاقية 1902، سيتحدث رسمياً الى رئيس الوزراء حول هذا الموضوع، واضاف الوزير في هذا الصدد ان الثلاثية المتجددة ظلت متوافقة مع الترتيبات المتوسطية الاضافية التي ناقشناها معك ومع الحكومة الانكليزية**"[3] .

في هذا الاثناء درس بوانكاريه والسفير الروسي في باريس ايسوفلسكي معاهدة راكونجي فوجداها تتعارض مع الاتفاقية الايطالية النمساوية لعام 1900[4]، وبذلك تأكد لبوانكاريه ان ايطاليا لا يمكن الوثوق بها قائلا للسفير

---

[1]K. John F.V. Op.Cit,P.65.
[2]K.John F.V, France and the origins of the first war, Op.Cit,P.66.
[3] D.D.F.: 3 Série, Tome Cinquième ,No.34, Barrere a Poincare,Rome, 10 December 1912 , pp.48-49
[4]K.John F.V. Op.Cit,P.67.

الروسي:" **لا يمكن للوفاق الثلاثي ولا حتى التحالف الثلاثي الاعتماد على ولاء إيطاليا ؛ ستبذل الحكومة الإيطالية كل جهودها للحفاظ على السلام؛ وفي حالة الحرب ، ستبدأ باعتماد موقف انتظار وستنضم أخيرًا إلى المعسكر الذي سينتصر**"[1].

الخاتمة:

يمكن من خلال ما تقدم نستنتج في بحثنا(بوانكاريه والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه إيطاليا عام 1912**)** مايلي:

1- التزم فرنسا سياسة الحياد التام تجاه الحرب الايطالية– العثمانية، رغم قيام الحكومة الايطالية باحتجاز السفن الفرنسية الثلاث قرطاج ومنوبة وتافينانو بتهمة تقديم المساعدات العسكرية الى القوات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب التابعة الى الدولة العثمانية عبر تونس التي تسيطر عليها فرنسا.

2- أصرار بوانكاريه رفض جميع المقترحات التي تدعو الى كسب ايطاليا الى جانب دول الوفاق الثلاثي ومنها مقترح السفير الفرنسي في روما باريير الذي اراد استغلال الحرب لإخراج ايطاليا من الحلف الثلاثي وضمها الى دول الوفاق لأنه كان يعتقد أن ضم ايطاليا الى الوفاق الثلاثي يحد من محاولة مد نفوذها في البحر المتوسط، ولا يسمح لألمانيا أن تكون لها قاعدة بحرية في ولاية طرابلس، لذلك دعا الى عقد اتفاقية فرنسية –ايطالية، لكن بوانكاريه كان يخشى من ضم ايطاليا الى الوفاق لاعتقاده أن ذلك سيؤدي الى تأجيج صراع بين ايطاليا والنمسا، قد يجر فرنسا الى نزاع عسكري.

[1]F. B.Sidney, The Origins of the World War, vol. I ,(New York,1928),p148.